(الطول) عند سيبويه دراسة فى المفهوم وأثره

د/ حسين أحمد بوعباس
جامعة الكويت كلية الآداب

(الطول) عند سيبويه ؛ دراسة في المفهوم وأثره (*)

المقدمة:

في مصنفات النحو العربي يتنازع اتجاهان في التأليف : أحدُهما يميل إلى صباغة القالب القاعدي الذي غالباً ما يكون بسيطاً محدَّداً؛ ليُقدِّمه للناشئة والدارسين قاعدةً مقرَّرة في العربية، والاتجاه الآخر يختار تحقيقَ كلِّ مسألةٍ منفردةً تحقيقاً عميقاً غيرَ معتنٍ بكونها تنساق في بابٍ معين، ولا يَعبأ بما يترتب على منهجه هذا من كثرةٍ في الأحكام أو غلبةٍ للتفاصيل في إنتاجه.

ويَعقُب ذلك أن يكون الاتجاهُ الأول أقربَ للمتعلمين وأحبَّ إليهم لسهولته في العملية التعليمية، وإن ابتعد في بعض جوانبه عن استيعاب الصورة التامة للغة المستعملة أو تفسيرها. أمّا الاتجاهُ الآخر فإنَّ كثرةَ مادته العلمية وغناها بملحوظات مهمة وما تَزخر به من نظرات تتسم بالفطنة والعمق تَجعلها في الدراسات اللغوية المعاصرة مجالاً لإعادة النظر وصياغةِ صورةٍ أخرى لجوانب من النحو العربي لم تَظفر بعنايةٍ كافية فخَفِيَت فيها جهودٌ نحوية يمكن أن تكون ذاتَ أثرٍ متميز.

وهذا البحث يحاولُ السيرَ في هذا المسلك باختياره مصطلح (الطول) عند سيبويه ودراسته بمنهج وصفي تحليلي يَبتعد به عن مفهوم العِلة النحوية الذي يُضيِّق رحابةَ مفاهيم هذا المصطلح بالنظرة العجلى لبعضِ مواردِه في كتاب سيبويه.

وأهميةُ هذا الموضوع تأتي من أهمية كتاب سيبويه؛ لأنَّ هذا الكتاب الذي يُعَدُّ أُمَّ التصنيفِ النحوي قد جمَعَ الاتجاهين المذكورين، فتَجد فيه أبواباً تكاد تقترب في صورتها من أبوابِ الكتب التعليمية، في حين تجد أبواباً أخرى تُحلِّق بعيداً في تحليلِ الظاهرة اللغوية ودراسة سماتها، فتُفصِّلها في أبوابٍ كثيرة متوالية تَبتعد عن المستوى التعليمي المبسَّط؛ لذا كان اختيارُه مع ما له من أهمية الريادة مجالاً لاختبارِ صلاحيةِ هذا المصطلح لِكِلا الاتجاهين في الدراسة اللغوية، فالاتجاهان السالفان مختلِطان في

(*) د. حسين أحمد بوعباس - جامعة الكويت- كلية الآداب

الكتاب لا يَفصل بينهما فاصل.

ومما يُبدي أهميةَ الموضوع أيضاً أنَّ (الطول) على الرغم من تعدُّدِ مواضع وروده في الكتاب لم أجد من خَصَّه بدراسة، لذلك رغبتُ في إفراد هذا البحث لدراسة معالجة سيبويه له ووجوه هذه المعالجة وأثرِها في النحو العربي ممثلاً بالكتاب فَمَن تلاه من النحاة.

وجاء البحثُ في مقدمةٍ وأربعةِ مباحث وخاتمة. وأولُ مبحث كان لمفهوم (الطول) وتوابعه من الألفاظ التي تدور في فَلَكه، والمبحث الثاني دَرَسَ حالاتِ الطول التي نجدها في الكتاب، ثم المبحث الثالث لأثرِ (الطول) في التقعيد النحوي وأحكامه، وأمَّا الرابعُ فهو لأثَرِ معالجةِ سيبويه للطول في الخالفين من النحاة، ثم اشتملت الخاتمة على نتائج البحث.

وينبغي لي أن أشير هنا إلى أنَّ البحث قائمٌ على سِمَتين عند سيبويه هما من السمات المقترنة بالريادة في التصنيف العلمي غالباً : الأولى كثافةُ عبارته إلى حَدٍّ قد يَبلغ الإبهامَ والغموض أحياناً ، والأخرى ما اعتاده سيبويه من نثر معالجته للأمر الواحد في مواضع مختلفة من الكتاب في كثير مما عالجه من المفاهيم والعناصر النحوية وغيرها، لذلك كانت العَقَبةُ الكبرى في هذا البحث هي إدراكُ مراد سيبويه ثم التقاطُ هذا المنثور ونظْمُه في سِلكٍ يَجعل منه مفهوماً واضح السمات والمعالم، وهو ما أرجو أنْ حققتُ شيئاً منه.

أولاً: مفهوم الطول وتوابعه:

من المقرَّر في الدراسات النحوية أنَّ سيبويه لم يُعْنَ بتعريفِ مصطلحاته ولا بصياغة مفاهيمها صياغةً مفصَّلة أو منطقية على الوجه الذي نجده عند المتأخرين، ولم يكن هذا الأمرُ متوقَّعاً من المتقدمين؛ لذلك سَلَك دارسو سيبويه وغيرِه من المتقدمين منهج الجمع وبناء المجموع كما سلف في المقدمة. ولا يَخفى ما يَتطلبه هذا المنهجُ من حذر في فهم الكلام فلا يُحمَل على غيرِ مرادِ المصنِّف ، وكذلك ينبغي التنبهُ لما فيه من إشارات موجَزة أو إيماءات سريعة قد تَكون مهمةً فيُغفَل عنها. وقد حاولتُ تحقيقَ

ذلك في صَوغِ مفهومِ الطول معتمداً على النصوص التي صرَّح فيها سيبويه بالطول وتصريفاته.

وأولُ ما ينبغي ذِكرُه في هذا الأمر هو أنّ سيبويه لم يكن يريد بالطول مفهوماً واحداً، فقد أورده في غيرِ وجهٍ مما يَقضي علينا في هذا المقام بتحديدِ تلك المفاهيمِ حسْبَ ما يَكشف عنه كلامُه الذي تتبعناه[١].

١- الطول سِمةٌ يُطلقُها سيبويه على المبنَى الذي لحِقَته زيادةٌ فلزِمَته، وهذا المبنى قد يكون مفردًا ، أو مركَّباً جملةً أو غيرَ جملة كالمضاف والمضاف إليه، ففي حديثه في حذف العائد من صلة الموصول يقول: "فكَرِهوا طُوله حيث كان بمنزلة اسمٍ واحد (يريد الموصول وصِلَته) كما كرِهوا طول اشهيباب..."[٢]، ويحكي مقرِّرًا قول الخليل أنَّ نَصْب المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة لطول الكلام[٣]، ويشرحه السيرافي فيقول: "وإنما قال الخليل ذلك لأنّ التنوين زائدٌ في الاسم بعد مبناه على ما بُني عليه على المعنى الذي أوجب زيادته"[٤].

وسمةُ الطول هذه في المركَّبات مقصورةٌ على ما لم تُرِد فكَّ أجزائه واستعمالَ كلٍّ جزءٍ منفرداً؛ ذلك أنَّ المركَّب على وجهين: أحدهما كقولك: (زيدٌ وعمرو) وفيه "جمعتَ بين اسمين كلُّ واحد منهما مفردٌ يُتَوهَّم على حياله"، والآخر كقولك: (ثلاثة وثلاثين) و(ثلاثة عشر) و(يا ضاربًا رجلاً)؛ "لأنك لم تُرِد أن تَفصل (ثلاثة) من (العشرة) ليَتوهَّموها على حيالها"[٥]. وهذا الأخير هو الذي يَصِفه سيبويه بالطول.

وقد كان هذا المفهومُ وسيلةً استخدَمَها سيبويه لضَمِّ عناصر تحليليةٍ مختلفة في مستوى واحد يساوي فيما بينها، على الرغم من أنها تدخل في التصنيف النحوي المعتاد في أحياز مختلفة؛ وذلك يَظهر فيما يلي:

- الكلمة المفردة مع الاسم الموصول وصلته[٦].

- العَلَم والنكرة في النداء[٧].

- الاسم الموصول مع العامل ومعموله كاسم الفاعل ومفعوله[٨].

- الاسمان المعطوف والمعطوف عليهما مع الاسم الواحد[٩].

وليس هذا من قبيل التشبيهِ المحض، ولكنه مسلكٌ يَكشف عن قدرة سيبويه العالية على تصنيف العناصر، فيتمكن من جمع العناصر التي تبدو مختلفة في قسمٍ واحدٍ معتمدا على السمات التي يَستلها من تحليلِ هذه العناصر ورصْد سلوكِها اللغوي، وهذا ما فعله حين وجد الطولَ بمفهومه السالف مشترَكًا بين هذه العناصر اشتراكًا يُبيح ضَمَّ كلٍّ اثنين منها بقَرَن، والتأمُّل في النص التالي يجلو طرَفاً من هذا الأمر، فهو يقول: "(يا ضارباً رجُلاً) معرفةٌ كقولك: يا ضاربُ، ولكنّ التنوين إنما يَثبُت لأنه وسَطُ الاسم، و(رجُلاً) من تمام الاسم، فصار التنوين بمنزلة حرفٍ قبلَ آخرِ الاسم. ألا ترى أنك لو سمَّيت رجلاً (خيراً منك)، لقلت: يا خيراً منك، فألزمتهَ التنوينَ وهو معرفةٌ؛ لأنّ الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه، فصار بمنزلة (الذي) إذا قلت: هذا الذي فعَل، فكما أنَّ (خيراً منك) لَزِمه التنوينُ وهو معرفةٌ، كذلك لزِم (ضارباً رجُلاً)؛ لأنَّ الباء ليست منتهى الاسم، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخرِ الاسم. فمّا لزِمَت التنوينةُ وطالَ الكلامُ رجع إلى أصله"[١٠].

وتجدر الإشارة إلى ما ذهب إليه بعضُ المعاصرين مِن حملِ بعض ما تقدَّم من نصوص سيبويه على ظاهرة الثِّقَل والتخفيف[١١]، غير أني اخترتُ حمله على ما سَلَف لما يتيحه هذا الوجهُ من سعةٍ تَضُم وجوهًا أخرى من آراء سيبويه في مساق واحد لم يكن متحققاً في الظاهرة المذكورة، كما أنَّ هذا المفهوم سيظهر أثرُه في ما يأتي من البحث في دراسةِ للأحكام والحالات.

٢- الطول هو الفاصل الذي يَقع بين العنصرين اللذين يَبحث سيبويه العلاقةُ بينهما في الباب، فالجملةُ (ما علمتُ أنَّ فيها إلا زيداً) فيها طول، ولكنَّ الجملة (ما علمتُ أنَّ إلا زيدا فيها) ليست كذلك[١٢]. فالطول هنا لا يراد به عددُ الكلمات في كلٍّ منهما ؛ لأنّ العدد واحدٌ فيهما، ولكنَّ المراد هو ما وقَع فاصلاً بين عناصر الاستثناء أو ما بين العامل و(إلا).

وقد يَقع في الذهن إمكانيةُ ضمِّ هذا المفهوم إلى الأول، لكنَّ ذلك لا يخلو من تكلُّف؛ لأنَّ الأول يلازم الزيادة على مستوى المفرد والتركيب، في حين أنَ هذا الأخير لا يربطه سيبويه بالزيادة، بل هو مفهوم يرتبط بالمحل، فالكلمات في الجملتين هي هي غير أنَّ موضعها هو الذي يتغير، ثم إنه يتصل بالعلاقة الموجودة بين عنصرين معيَّنين ومدى تأثيره فيها.

٣- الطول في الصوت امتدادُه، وهو مفهومٌ أدخلَه المحدثون في الكمية ويقابله عندهم القِصَر، ويتمثلان في الحروف الصحيحة بالتشديد والتخفيف، وفي حروف العلة بالمد والقصر كمَدِّ (ينام ويقوم ويبيع) وقِصَر (يَنَمْ ويَقُمْ ويَبِعْ) أو قِصَر الواوِ والألف والياء في (يَدعُو الله ، وسعَى الفتى، ويجري القضاء)[١٣]، وفي بعضِ ذلك تجد سيبويه يقول: إنّ حرفَ المد ممطول[١٤]، غير أنَّ سيبويه لا يَحصر الطول في هذا، بل إنه يستخدمه في وصف الصوت نفسه، فالضاد والشين يستطيلان، والتاء والدال ليس فيهما استطالة، وغير ذلك مما كرره في دراسته للأصوات[١٥]، ويعني بهذا الطول امتدادَ مخرجِ الصوت فلا يكون مخرجُه من موضع واحد محدَّد[١٦].

ولكنَّ سيبويه في معالجة هذه المفاهيم لم يقتصر على كلمة (الطول) ، بل وردَت عنده ألفاظٌ أخرى -وإن كان استعمالها قليلاً- دارت في هذه المفاهيم؛ لذلك ينبغي ذكرُها وتوضيحُ علاقتها بالطول ومفاهيمِه المذكورة. وهذي الألفاظ استعملَها على الوجه التالي:

أ- البُعد: ففي كلامه عن النَّسَب إلى محذوفِ الفاء مثل عِدَة وزِنَة: "قلت: عديّ وزنيّ، ولا تَرُده (أي المحذوف) الإضافةُ لأنها لو ظهرَت لم يَلزمها ما يلزم اللامَ لو ظهرت من التغير لوقوع الياء عليها. ولا تقول: عدوي... ولا سبيل إلى رد الفاء لِبُعْدها"[١٧]. وهو يوافق الطول بمفهومه الثاني السالف.

واستَخدَم البُعد أيضاً في مباحثه الصوتية ؛ كقوله: "ولم يجعلوا النون باءً لبُعدها في المخرج"، وما ذَهَب إليه من أنهم لم يُبالوا بالبُعد بين مَخْرَجَي القاف والسين عند القلب[١٨].

ب- القُرب: وهو قابلٌ لأن يكون نقيض الطول، ونجده يأتي في باب التنازع فيُعمِل سيبويه العاملَ الثاني "لقُرب جواره"[١٩]، ويَمنع مجي الفعل على حرفٍ واحد لكثرة ما يُشْبِه الاسمَ وهو في القوة يلي الاسم؛ "فلمّا قَرُب هذا القُرب لم يُجْحَف به"[٢٠]. وعلى الرغم من أنَّ النصين في مسلكِ التعليل غير أنه لا يخفى ما بين الاستعمالين من بون في المراد، فالأول قُربٌ مكانيّ في الجملة أو الكلمة ، وأمَّا الآخر فهو قُربٌ في السمات التحليلية للعنصر اللغوي؛ يزداد وينقص طردًا مع درجة الشَّبَه في هذه السمات ما بين العنصرين.

والمعنى الأول يتصل بالمفهوم الثاني للطول إذ إنّ فقدان الطول-الذي هو الفاصل- عبَّر سيبويه عنه بالقُرب بين العنصرين المبحوثَين في باب التنازع (المعمول والعامل الثاني).

وكذلك نجد القُرب كالبُعد مستعمَلاً في المباحث الصوتية للأصوات العربية والفارسية[٢١]، وهو لا يخرج عما بدا في البُعد من دَوَران في المخارج والصفات.

ج- الكثرة: استخدمه مرتين دالاً على طول المبنى، فيقول في (جَرَنْفَس) و(شَرَنْبث) :"فلمّا كانت هذه النون ساكنة في موضع الزوائد التي ذكرت وتَكثر الأسماءُ بها ككثرتها بألف عُذافِر"[٢٢]. ومن عجَبٍ أنَّ أبا عبيدة استخدم الكثرة بمعنى الطول في قوله: "العرب تَخرج من الرفع إلى النصب إذا كثر الكلام"[٢٣]، ثم يحكي ابنُ قتيبة قول أبي عبيدة بلفظ (تطاول الكلام)[٢٤]. وهذا يُصدِّق ما في المفهوم الأول للطول وهو أنه يَعُم الكلمةَ المفردة والمركَّبَ جملة أو غير جملة.

د- التراخي: جاء بمعنى التأخر لوجود الفاصل ، وهو بهذا المعنى يمس المفهومَ الثاني من مفاهيم الطول، ومن ذلك أنه في حديثه عن امتناعِ إمالة الألف مع أحرفٍ ذَكَرها حكى عن قومٍ إمالتَها حين تراخت هذه الأحرف[٢٥]، ويريد أنّ هذه الأحرف تأخَّرت عن الألف حين فُصِلت عنها بحرفين كما في (مناشيط). ونجد مثله -ولكن على مستوى التركيب- عند أبي عمر الجَرمي وأبي علي الفارسي[٢٦].

هـ- القِصَر: وظفرتُ به في موضعٍ واحد عند سيبويه، ويريد به نقيض المفهوم الثالث من مفاهيم الطول السالفة، إذ يقول: "إذا أردتَ أن تَلفِظ بحروف المعجم قَصرتَ وأسكنتَ..."[٢٧].

بقي أن أشير إلى أنّ سيبويه في عدة مواضع كان يضيف (الطول) إلى (الكلام)، فللمعترض أن يقول: إنّ بعض مفاهيم الطول المتقدمة يشمل الكلمةَ المفردة أو الصوت في حين أنّ سيبويه قيَّد الطول بأنه من سمات الكلام؛ والكلام لا يُطلق على ما دون الجملة من التراكيب.

ولكن ينبغي أن لا تُعَدَّ هذه الإضافة قيداً يُخرِج شيئاً من المفاهيم السابقة؛ لأنّ مصطلح (الكلام) عند سيبويه من أكثر مصطلحاته تنوعاً في الدلالة، فقد أحصيتُ له أكثر من ثلاثين معنى وردَتْ في سياقاتٍ تَزيد على خمسمائة سياق في الكتاب؛ منها معنى الجملة ومعنى الكلمة المفردة وما له معنى يقوم بنفسه كالياء المضافة والتنوين[٢٨]، وهذا التعدد يَدفع الاعتراضَ على المفاهيمِ المذكورة للطول، فلا يَصح حملُ (الكلام) على ما قرَّ عند خالفي سيبويه والاقتصارُ على هذه الدلالة المتأخرة عنه، بل إنَّ بعض المتأخرين يَظهر عنده أثرُ التنوع السيبويهيّ في (الكلام) فيَذكر (طول الكلام) في معالجته للكلمة المفردة[٢٩].

ثانياً : حالات الطول:

في ما تَقدَّم وجدنا التعدد في مفهوم (الطول) في الكتاب، فإنْ سلَّمْنا بأنّ استعمال سيبويه لهذه المفاهيم لم يُفْضِ إلى اللبس أو الخلط في ما بينَها على نحوٍ يَعسر معه تمييزُ مفهومٍ من الآخر ، لِما يَتمتع به منهجُ معالجته للمفهوم من قدرةٍ على الجمع بين المثال وتفسيره وما يَجوز فيه وما يمتنع جَمعًا يجلو عن المفهوم المعالَج اللبسَ والإبهام في غيرِ موضع من كتابه، إنْ سلَّمْنا بذلك فإنّ صورة هذا المفهوم لا تكتمل إلا برصد حالاته ونماذجه التي تُعَدُّ التطبيق العملي لذلك المفهوم المجرَّد لتكون هذه الحالاتُ مقدِّمةً لتَتبُّعِ أثرِ (الطول) في تفسير السلوك اللغوي وأحكامِه.

وهذا ما حاولتُ تحقيقه هنا، فسيبويه استعمل (الطول) في مواضعَ منثورةٍ متعددة من كتابه تَظهر فيها حالاتٌ أو أنواعٌ على اختلافها يمكن نَسقُها في أحد المفاهيم السالفة، لذلك لم أعمَد إلى الفصل بين هذه الحالات فصلي بين المفاهيم، ولكن سردتُها متتابعةً كتتابع مواضعِها في الكتاب ؛ ليكون ذلك دليلاً على أنَّ سيبويه كان يقرِّر الطولَ أو ينفيه بناءً على الباب أو الموضوع الذي يكون بصدده، وهو ما كان يُغْنيه عن تحديد المفهوم المراد، فالسياق وقرائنه كافية لبيان المراد في هذا الموطن أو ذاك، واستثنيت من ذلك ما كان إفراده يؤدي إلى تكرار حالةٍ مماثلة سلَفَت، فجَمَعتُه بقرينه في موضع واحد.

وأمّا الحالات فهي على النحو التالي:

١- الاسمُ الموصول وصِلته جملةٌ فعلية عائدُها ضمير[٣٠]، وهذه أولى حالات الطول في الكتاب، وهي من أمثلة مفهومه الأول من المفاهيم السالفة.

٢- الاسم السباعي مثل: اشْهِيباب[٣١]، والسداسي مثل: زناديق، والخماسي مثل: مُغْتَلِم[٣٢]، وهي كسابقتها تُعدَّ من المفهوم الأول للطول.

٣- الفصلُ بين العامل ومعموله بأشياء؛ منها الفصل بالجار والمجرور المتعلق بالعامل كقوله في (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً): يجوز في المعطوف الجر والنصب، "والنصب في الفصل أقوى إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعَمراً، كلما طال الكلامُ كان أقوى"[٣٣]. ومن هذه الحالة الفصلُ بين الفعل والفاعل بالمفعول؛ فهو يقول: "كلما طال الكلامُ فهو أحسن؛ نحو قولك: حَضَر القاضيَ امرأةٌ"[٣٤]. وهذان الموضعان من الطول يُعَدان من الطول بالمفهوم الثاني ، إذ إنَّ سيبويه يتحدث في الموضعين عن علاقة العامل بالمعمول والوجهِ في إعرابه وما يَحسن منه وما يَقبح، فلم يكن من همّه بيانُ نوعِ الطول بقَدْر التمثيل بأيِّ صورة من صوره مما يفي بالحاجة في هذا الموضع؛ لذلك مَثَّل بمثالين مختلفَين (الجار والمجرور والمفعول به) في موضعَين متباعدَين على الرغم من أنهما يَدخلان في حالة واحدة من حالات الطول.

٤- طولُ الكلام بالعطف وتكريرِ اللفظ، فالعطف في مثل (شأنَكَ والحجَّ) و(أهلَك واللّيلَ) و(رأسَك والسيفَ)، والتكريرُ مثل (الحذرَ الحذرَ)، فسيبويه يجعل النصب بفعلٍ حَذْفُه واجبٌ كما حُذف مع إيّاك؛ وما ذلك إلا لطولِ الكلام الذي تَحقَّق في هذه الأمثلة بإحدى الصورتين العطف والتكرير. فإذا ما فُقد الطول فلم تعطف أو تكرر في مثل قولك: نفسك، أو قلت: رأسك، كان إظهار الفعل جائزاً[٣٥]. وذَكَر العطفَ ثانية على أنه من الطول حينما مَثَّل بـ(ثلاثة وثلاثين)[٣٦].

ولا يَخفى اتساقُ هذه الحالة مع المفهوم الأول للطول؛ ولا يَنقض ذلك ما ذكرناه في بيان ذلك المفهومِ من أنه يَأخذ من المركَّبات ما لا يَقبل فكَّ عناصرِه أو أجزائه، فأمثلتُنا على الرغم من أنَّ بعضها قائمٌ على العطف ولكنه عطفٌ لا يَسمح بعزلِ عناصره أو فَصْلِ بعضِها عن البعض الآخر؛ لأنّ هذه الحالات لا يَتحقق معناها أو الأسلوبُ الذي تُمثله إلا باجتماعِ هذه العناصر معاً، ففكُّها يُحيل المعنى والأسلوبَ إلى غير المبتغى منه، وهذا ما تَقرَّر في مفهوم الطول الأول.

٥- التنوينُ من طول الكلام، وذلك في المنادى المنوَّن إذا كان نكرةً[٣٧]، وقد تنبَّهَ السيرافي إلى ضرورةِ بيانِ المقصود بالطول هنا؛ لأنَّ مِثال الخليل وسيبويه هنا هو (يا رجلاً صالحاً) فقد يُفهم منه أنَّ الطول عائدٌ للحروف، ثم إنّ بيان سيبويه للمعنى سيتأخر سبع عشرة صفحة[٣٨]، فكان أنْ شرَحَه السيرافي في هذا الموضع الأول بقوله: "وطولُ الاسم هو زيادةُ التنوين فيه لا كثرةُ حروفه"[٣٩]. ويبدو واضحاً أنّ المفهوم المراد هنا هو الأول من مفاهيم الطول، وسيبني عليه سيبويه في هذا الموضع بعض أحكامه مما سنُبيِّنه في المبحث الثالث.

٦- الإضافةُ طولٌ، فسيبويه في تفسيره نصْبَ نعتِ المنادى إذا كان النعتُ مضافاً= يقارنُه بالنعت المفرد مثل (الطويل) الذي يجوز فيه الرفع والنصب، "فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته (أي بمنزلة المنادى) إذا ناديته؛ ... ولم يكن فيه ما كان في (الطويل) لطوله"[٤٠]، وكذلك عدَّ الإضافة طولاً في قولهم: (يازيدُ الحسَنُ الوجهِ)[٤١]. وهذه الحالة كسابقتها من أمثلة المفهوم الأول للطول.

٧- معمولُ الوصفِ العاملِ كما في قولك (يا ضارباً رجُلاً)، فهو يجعل هذا المثالَ مما طال فيه الكلامُ في ثلاثة مواطن في كتابه[٤٢]، وهذا أيضًا في المفهوم الأول للطول.

٨- التوكيدُ من الطول، فهو حين يَمنع عطفَ الظاهر على ضمير الرفع يَشترط توكيدَ الضمير كما في ((اسكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة/٣٥] وقولهم: (ذهبتَ أنت وزيدٌ)؛ "وذلك أنك لمّا وصفتَه (يريد أكَّدته) حسُن الكلامُ حيث طَوَّلَه"[٤٣]. والطولُ هنا بمفهومه الثاني؛ لأنَّ التوكيد عنصرٌ وَقَعَ بين طرفَي العطف اللذين يَدرسُهما في هذا الباب، وكذلك الأمر في الحالة التالية.

٩- (لا) النافية منه أيضاً، فسيبويه حينما يَذكر أثَرَ طولِ الكلام في تحسينه وجوازه يُمثِّل لذلك بقوله "(قد علمتُ أنْ لا تقولُ ذاك) ، فإنْ أخرجتَ (لا) قَبُح الرفع"[٤٤]، وسياقُ كلامه يجعل هذه الحالة أقرب ما تكون من المفهوم الثاني للطول.

١٠- الجار والمجرور أو المتعلق، وجاء ذلك في قوله: "واعلم أن (هو) لا يحسُن فصلاً حتى يكون ما بعده معرفةً أو ما أشْبَهَ المعرفةَ مما طال، ولم تَدخله الألفُ واللام فضارع زيداً وعمراً؛ نحو: خير منك ومثلك، وأفضل منك وشرّ منك"[٤٥]، فتلاحظ أنّ أمثلته فيما طال تكاد تتمحض في الجار والمجرور المتعلق. وهذه الحالة تختلف عن الحالة الثالثة من حيث إنّ كلام سيبويه في تيك حَصَرَ الجارَّ والمجرور في وظيفةِ الفصل بين العامل ومعموله وأثَرِ ذلك في تغيير الحكم، وهذا خاصٌّ بالمفهوم الثاني للطول، في حين أنَّ حديثه هنا لا علاقة له بالفصل بين عنصرين، بل هو بصددِ بيانِ لحاقِ الجار والمجرور باسم التفضيل لحاقاً لازماً على نحوٍ يُطيل بناءه ويدنو به من بناء المعرفة، وهذا بعينه ما ذكرناه في مفهوم الطول الأول ، غيرَ أنَّ هذا التقارب بين الحالتين يُبيِّن لنا قُربَ المفهومين للطول بعضهما من بعض.

١١- تَعدُّد جملةِ القَسَم من الطول، ففي معالجته لحذف اللام من جواب اليمين في مثل قوله تعالى: ((قَد أفْلَحَ مَنْ زَكَّاها)) [الشمس/٩] رآه حسَناً لأنه طال الكلام[٤٦]، وهو يريد ما قَبْله من الأقسام: ((والشَّمْسِ وضُحَاها، والقَمَرِ إذا تَلاها، والنَّهَارِ إذا جَلاّها، واللَّيْلِ إذا يَغْشَاها، والسَّمَاءِ وما بَنَاها)) [الشمس/١-٥] وبذا يَشهد كلامُ خالفيه[٤٧]. وهي

حالةٌ تَصلح للمفهوم الثاني للطول لوجودِ فاصلٍ بين عنصري القَسَم وهما جملة القَسَم (حرفه والمقسم به) ولامُ جواب القسم، وتمثَّل هذا الفاصل في تعدد الأقسام، كما لا يَبعد أن يكون في المفهوم الأول؛ لأنَّ القَسَم بطَرَفيه بناءٌ واحدٌ زِيدَ فيه الأقسامُ المكرَّرة فكانت هذه الزيادةُ طولاً لهذا البناء.

١٢- الطولُ في العَلَم المنقول عن الجملة، فتجد سيبويه يَذكر العَلَم المنقول ويُجيز النسبةَ إليه وتصغيرَه في الجزء الأول منه مثل: تأبطيّ من (تأبَّطَ شرّا) ، ثم يَذكر أنَّ عَدَم الاكتفاء بالجزء الأول تطويلٌ للحديث، وهو قبيحٌ جداً[٤٨]. وهو كما تَرى يُوافق المفهومَ الأول للطول.

وهكذا نجد حالاتِ الطول التي جاءت في كلام سيبويه تتوزع بين المفهومَين الأول والثاني للطول، وهي حالاتٌ اتسمت بالتنوع، فلم تنحصر في بابٍ نحويّ واحد، بل إنَّ الحالة الثانية كانت صرفية، في حين نَرى الحالات الأخرى توزعَت في أبوابٍ نحويةٍ مختلفة كالموصول والعَلَم والنداء والعطف والإضافة والتوكيد وغيرها، ولكنها لم تَأت في هذه المواضع بتأثيرِ الباب أو طبيعته، بل لِما اقتضتْه أحكامٌ تفصيليةٌ في هذه المواطن؛ لذلك كان من تمامِ البحث أن نَذكر الأحكام النحوية التي ترتبت على (الطول) ومدى تأثيره في التقعيد عند سيبويه.

ثالثاً : أثر الطول في التقعيد النحوي وأحكامه:

تَتَبُّعُ الطول عند سيبويه يُظهِر أثَرَه في بعض الأحكام، كما يُبيِّن علاقتَه بسلوكٍ لُغويٍّ ما رصَدَه سيبويه وقدَّم تفسيره له، فكان للطول صِلتُه بهذا التفسير على نحوٍ ينبغي الكشفُ عنه ، وهذا ما نحاوله في هذا المبحث.

وأثَرُ الطول هنا يتردد بين المفهوم الأول له والمفهوم الثاني فقط، ولكنني لم أميِّز في هذا المبحث ما يرتبط بالمفهوم الأول مما يتصل بالمفهوم الثاني؛ فلم أر في ذلك ما يعود بالفائدة على البحث.

١- الحذف:

لهذه الظاهرة في السلوك اللغوي مساحتُها البارزة في العربية؛ لذلك أولى لها النحاةُ عنايةً كبيرة تَظهر جليَّةً واضحة في عددٍ من الأبواب، وسيبويه إمامُهم في هذا الأمر الذي كان للطول فيه نصيبٌ عظيم، وسيبويه يَصوغ علاقة الطول بالحذف في قاعدة عامة موجزة تقول: "إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أجمل"[٤٩]. وقد جَعلَت هذه القاعدةُ من الطول أداةً تفسيرية لسيبويه يعالج بها الحذفَ في موضوعات مختلفة ، ونَعرضها على الوجه التالي:

- حَذْفُ النون من اسم الفاعل، ففي شواهد مختلفة ذَكَرها ومنها قول عمرو بن قيس الخزرجي:

الحافظُو عورةَ العشيرةِ لا يأتِيهمُ مِن ورائنا نَطَفُ

يقول: "لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقب الاسمُ النونَ، ولكن حَذَفوها كما حذفوها من اللذَين والذين حيث طال الكلام"[٥٠].

- حذفُ النون من (الذين) و(اللذين)، كما جاء في النص السابق.

- حذفُ العائد من صلة الموصول كقولهم : (الذي رأيتُ فلانٌ)[٥١].

- حذفُ الفعل في التحذير كما في (النَّجاءَ النجاءَ) ؛ "لأنه صار المفعولُ الأولُ بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثلَ: إيّاك... فشُبِّهَتْ بإيّاك حيث طال الكلام"[٥٢].

- حذفُ صدر صلة الموصول في ما حكاه عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً. "قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال: لا. فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً"[٥٣].

- حذفُ لام جواب القَسَم إذا طال القَسَمُ، وذلك حين ذَكَر حذفَ اللامِ وتقديرَها كما في قوله تعالى: ((قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها)) [الشمس/٩] وهو جوابُ اليمين المكرَّر في أول السورة، وحذفُ اللام "كان في هذا حَسَناً حين طال الكلام"[٥٤].

٢- التزامُ وجهٍ إعرابي أو ترجيحُه :

عناية سيبويه بإيراد الاحتمالات الممكنة في التركيب، وترجيحِ بعضها على بعضها الآخر، وإظهارِ الجائز منها والممتنع= اقتضى التعرضَ لأسبابِ تلك الأحكام والترجيحات، ومن هذه الأسباب الطولُ الذي يَبين أثرُه في قوله: "لمّا طال الكلامُ قَوِي واحتُمل ذلك، كأشياء تَجوز في الكلام إذا طال وتزداد حُسناً"[٥٥]؛ لذلك كان للطول في هذا الميدان أثرٌ مهم ظَهَر في المواضع التالية:

- التزام النصبِ في النداء :

يقرِّر سيبويه حُكمَ النصب للمنادى المضاف والنكرة غير المقصودة ويُرجِع ذلك إلى طول الكلام[٥٦]؛ ولذلك أيضاً يقرِّر النصب في نداء (ثلاثة وثلاثين)[٥٧]، وإذا كان الاسم (زيدٌ وعمروٌ) "قلت: يا زيداً وعمراً؛ لأنَّ الاسم قد طال... وكذلك هذا وأشباهُه يُرَدُّ إذا طال الاسمُ على الأصل كما رُدَّ المضاف"[٥٨]، وكذلك تُنصَب صفةُ المنادى للطول[٥٩].

فالتزامُه النصبَ في مواضع مختلفة من الكتاب فيما وُسم بالطول في باب النداء يكاد يجعل من النصب حكمًا مرافقاً للطول، وكأنما يكفي في هذا الباب أن يوسَم التركيبُ بالطول ليكون منصوباً، لكنّ الحق أنَّ هذا ليس على إطلاقه ، بل هو مقيَّدٌ بإمكان وقوعِ هذا الطويل منادى، فهو يقول: "ويُقوِّي (يا زيدُ الحسنُ الوجه) -ولا تلتفت فيه إلى الطول- أنك لا تستطيع أن تناديه فتجعله وصفاً مثله منادى"[٦٠]. وعليه فيُمكن القولُ إنَّ الطول في المنادى شرطٌ تامٌّ أو مستقل في نصبِ المنادى، وشرطٌ غير مستقل في نصب نعته.

- تَلازُم الطولِ وجوازِ التركيب في الاستثناء:

يجيز سيبويه جملةَ (ما فيها إلا زيدٌ) وجملةَ (ما علمتُ أنَّ فيها إلا زيداً)، ويَمنع (ما إلا زيدٌ فيها) و(ما علمتُ أنَّ إلا زيداً فيه) لطول الكلام في الأُوليَين[٦١].

- التزامُ تصغيرِ صدْرِ العَلَم للطول:

العَلَم المنقول عن جملةٍ مثل (تأبَّطَ شراً) و(بَرَقَ نحرُه) لا يُصغَّر ولا يُنسَب تاماً، بل

يُكتَفى فيه بالأول منه، "فمَن لم يقُل ذا فَطُوِّل له الحديث فإنه يَقبح جداً"[٦٢].

- حُسنُ تذكيرِ الفعل للطول:

جوازُ تذكير الفعل وحذفِ علامةِ التأنيث مع الفاعل المؤنث إذا فصل بينهما فاصلٌ "نحو قولك: حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أحسن، وكأنه شيءٌ يَصير بدلاً من شيء...، وإنما حَذَفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهارُ المؤنث يَكفيهم عن ذِكرِهم التاء"[٦٣].

- ضعْفُ تأخير الفعل القلبي العاملِ مع الطول:

في حديثه عن إعمال الفعل القلبي وإلغائه عند توسُّطه المعمولين أو تأخُّره عنهما حكَم بأنه "كلما طال الكلام ضعُف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُف (زيداً قائماً ضَرَبتُ)"[٦٤]. وفسَّره السيرافي بأنه "إذا تأخَّر كان الإلغاءُ فيه أحسنَ منه إذا توسَّطَ لبُعْدِ الفعل مِن الأول"[٦٥]. فالارتباط واضحٌ بين ضعف الكلام والطول أو البُعد بلفظ السيرافي.

- تَلازُم الطولِ وجوازِ الحذف من الصلة:

الحذف في جملة الصلة يقع في موضعين، أحدهما حذْفُ صدرها فيجوز في مثل (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً) ولا يجوز في (ما أنا بالذي منطلقٌ) ؛ "لأنه إذا طال الكلام كان أمثَلَ قليلاً"[٦٦]. والآخر في جملة الصلة الفعلية إذ يجوز فيها حذف العائد المفعول لأنهم كَرِهوا فيها الطول[٦٧].

- الطولُ يَدنو بالنكرة إلى المعرفة فيَجعلها مما أشبَهَ المعرفةَ؛ كما هو الأمرُ في أفعل التفضيل إذا لحقتْه (مِن) كقولنا: أفضل منك وشرٌّ منك[٦٨].

٣- الربط بالطول :

من المقرَّر في علم اللغة النفسي أنه "إذا تساوت جملتان في مختلف العوامل باستثناء الطول، فإنَّ الأطولَ منهما تكون أصعب؛ لأنها تُشَكِّل عبئاً أكبر على الذاكرة العاملة"[٦٩]؛ لذلك تكون أكثر حاجةً للربط من الجملة القصيرة، وقد لحظتُ عند سيبويه

شيئاً يمس هذا الأمر من سبيلين مختلفين:

- أحدهما يتمثّل في اختيار الوجه الإعرابي الدالّ على الصلة بين المعمول والعامل فيما طال من الكلام، فكان الإعرابُ رابطاً يتخلص به من طول الجملة، ويصل ما بين أجزائها على نحوٍ قد يَصْرف الصعوبة المحتملة، ففي معالجته لإعمال اسمِ الفاعل يَعرِض للعطف على معموله، فيجيز النصب والجر في المعطوف، ثم يقارن بين قولهم: (هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً) و(هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ فيها) فيَذهب إلى أنّ "النصب في الفصل أقوى إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعَمراً، كلما طال الكلام كان أقوى،... فمن ذلك قوله جل ثناؤه: ((وجَاعِلُ الليْلِ سَكَناً والشمسَ والقَمَرَ حُسْباناً)) [الأنعام/٩٦]، وكذلك إنْ جئتَ باسمِ الفاعل الذي تَعدَّى فعلُه إلى مفعولَين ، وذلك قولك: هذا مُعطِي زيدٍ درهماً وعمروٍ، والنصبُ على ما نصبتَ عليه ما قبله، وتقول: هذا مُعطِي زيدٍ وعبدَ الله. والنصبُ إذا ذَكَرتَ الدرهم أقوى"[٧٠].

- الآخر هو اتخاذُ الطول نفسه رابطاً سوّغ تقليلَ الطول ، وهذا يَظهر في أكثر المواضع التي سلفت في مبحث الحذف من (ثالثاً) ، ومنه قوله في حذف لام جواب القَسم في قوله تعالى: ((قَدْ أفْلَحَ مَنْ زَكَّاها)) [الشمس/٩] إنّ الحذف "كان في هذا حسنا حين طال الكلام"[٧١]، وكأنه رأى في الأقسام: "والشَّمْسِ وضُحَاها، والقَمَرِ إذا تَلاها، والنَّهارِ إذا جَلاّهَا، والليْلِ إذا يَغْشَاهَا، والسَّماءِ وما بَنَاهَا، والأرْضِ ومَا طَحَاها، ونَفْسٍ ومَا سَوَّاهَا" [الشمس/١-٧] من الطول ما يَكفي من الدلالة على أنّ ((قَدْ أفْلَحَ)) جوابٌ لها فكان الطولُ هو الرابط فاستَغنى عن الربط باللام، وهذا ما يشير إليه قولُ سيبويه في غير موضعٍ من كتابه : "كلما طال الكلامُ كان الحذفُ أجملَ وكأنه شيءٌ يَصير بدلاً من شيء كالمعاقبة"[٧٢].

رابعاً : أثرُ معالجة سيبويه للطول في الخالفين :

سلطانُ سيبويه فيمن جاء بعده من النحاة لا يخفى، لذلك كان من تمامِ دراسة (الطول) تَتَبُّع أهم ملامحه عند هؤلاء النحاة الخالفين لِما قد يَكشفه هذا التتبعُ عن التفاتهم لهذه المفاهيم أو عنايتهم بها. وقد وجَدَ البحث أنّ معالجتهم للطول بَدَت في

ثلاثة أمور:

الأول: تحديدُ مرادِ سيبويه بالطول وتوضيحُه:

أبرَزُ موضعٍ لهذا هو شروح سيبويه وهذا من طبيعة عمل مصنفيها، وقد عَرَضَ في المباحث السابقة ما يوضّح ذلك من شرح السيرافي فلا حاجة إلى تكراره، ونَرى عند غيرهم مثلَ ذلك أيضاً كقول ابن جني: "فأمّا قولهم في هاء زنادقة وفرازنة: إنها بدلٌ من الياء في زناديق وفرازين، فليسوا يريدون البدل على حدِّ إبدالهم الألفَ في قام وباع عن الواو والياء، وإنما يَعْنُون أنّ الهاء لمّا طال الكلامُ بها صارت كالعوض من الياء، كما صار طولُ الكلام بين الفعل والفاعل في نحو: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ، عوضًا من تاء التأنيث في حضرَتْ"[٧٣]، وهو شرحٌ لكلام سيبويه[٧٤].

ومما يدخل في هذا تحريرُهم للمفهوم وتوضيحُه فالمبرد يَرى نصب (يا حَسَنَ الوجه) "لطوله لا لأنه مضاف"[٧٥]، فهو يعتني بتمييز الطول من الإضافة، وكذا يفعل تلميذُه ابن السراج فيجعل المنادى مفرداً ومضافاً ومضارعاً للمضاف بطوله[٧٦]، ثم يَضع ابنُ جني للأخير مصطلحاً فيُسمِّيه الممطول[٧٧]. وهذا كله لِما اكتفى فيه سيبويه باستعمالِ مثالِ (يا ضارباً رجلاً) ووَسَمَه بالطول في غير موضع من كتابه[٧٨].

والتأمُّل في المثال التالي يُبيِّن أثر الخالفين في إظهار مفهوم الطول بعد أن كان متوارياً في كلام سيبويه، ففي الكتاب يذكر سيبويه أنَّ المصدر نصْبٌ عند حذف الجارّ[٧٩]، ولم يُصرِّح هنا بالطول، غير أنَّ المبرد شارحَ سيبويه وصاحبَ المقتضب الذي يُعدُّ المفتاح لكتاب سيبويه يَربط الموضوع بالطول الذي يجعله علةً لحذْف الجار ونصْبِ المصدر[٨٠]، ويَتبعه النحاس فيقول: "وحروف الخفض تُحذَف مع أنْ (يريد المصدرية) لطول الكلام"[٨١].

وقد يأخذ النحاة بكلام سيبويه في الطول على صورته فيُوردونه في سياقات أخرى تَزيد من توضيحه كما نجد ذلك عند المبرد في قوله: "فيجيزون الحذف مع طول الكلام لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حُذِف"، وقوله: "لأنَّ الكلام إذا طال كان الحذف أجمل"[٨٢]، وعند ابن جني في قوله: "وإذا طال الكلامُ جاز فيه من الحذف ما لا يجوز

فيه إذا قصر"[٨٣]، وهو كلامُ سيبويه ذكرناه فيما سلف.

وهكذا تلحظ تراكم البحث النحوي في معالجة (الطول) أظهره بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً مما هي في الكتاب.

الثاني : الأخذ به في التطبيق:

وهذا أكثر مظانه في مصنفات إعراب القرآن، وقد أخذت إعراب النحاس نموذجاً فوجدته نصَّ على حذف العائد للطول في اثنين وعشرين موضعاً كقوله في ((مِمَّا نَزَّلْنَا علَى عَبْدِنَا)) [البقرة/٢٣]: "(ما) خفْضٌ بمِن والعائدُ عليها محذوفٌ لطول الاسم"[٨٤]، وهو من الحذوف التي أرجَعَها سيبويه للطول ولم يستشهد له بآية[٨٥].

وقد مرَّت بنا إجازةُ سيبويه حَذْفَ اللامِ من جواب القَسم للطول، ونجد السمين الحلبي متابعاً شيخه أبا حيان في اختيار القول بأنَّ ((قُتِلَ أصْحابُ الأُخْدودِ)) [البروج/٤] جوابٌ للقسم تَجرَّد من (لقد) غير أنه نصَّ على أن ذلك لطول الكلام[٨٦].

الثالث : التوسع في استخدامه وزيادة أثره في الأحكام :

جاء في المبحث الثالث استعراضٌ لمظاهر أثرِ الطول في التقعيد وأحكامه حسبما ظَهَرَت في الكتاب، وفي هذا المبحث نَذكر ما يتصل بذلك على نحوٍ توسَّع فيه الخالفون أو زادوا في بعضه على ما وجدناه عند إمامهم.

فمما تَوسَّعوا فيه:

- الحذف: فوجَبَ حذف الخبر في (لَعمرُك لأقومنَّ)، فقد "صار طولُ الكلام بجواب القَسَم عوضاً من خبر المبتدأ"[٨٧]، ولَزِم حذفُه أيضاً في مثل قوله تعالى ((فَلَوْلا فَضْلُ اللهِ)) [البقرة/٦٤] "لقيام العلم به وطول الكلام بجواب لولا"[٨٨]، وحَسَّن الطولُ حذْفَ جواب ((إذا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ))[٨٩] [الواقعة/١].

- الربط بالطول: أشرنا إلى كلام سيبويه الذي يمكن أن نَفهم منه وجود علاقة بين الربط والطول، ولكننا نجد تطوراً في هذا عند بعض النحاة بعد سيبويه[٩٠]، فذلك الطول

الذي يرى الدارسون المحدثون أنه يورث الجملةَ صعوبةً التَفتَ له النحاةُ فرأوه سبباً لتكرارِ الكلمة لتكون رابطاً يفهِم السامع أنَّ هذه المكررة هي الأولى بعينها، ودونك قول النحاس في قوله تعالى: ((لا تَحْسَبَنَّ الذينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا ويُحِبُّونَ أن يُحْمَدُوا بِما لمْ يَفْعَلُوا فلا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذابِ)) [آل عمران/١٨٨]: "كرَّرَ (تحسبنَّ) لطول الكلام؛ ليُعلَم أنه أراد الأول؛ كما تقول: لا تَحسَب زيداً إذا جاءك وكلَّمَك لا تحسبه ناصحاً"[٩١]، وقال الجَرمي: إنَّ تكرير (أنّ) للتراخي[٩٢] في قوله تعالى: ((أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ ورسولَهُ فأنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ)) [التوبة/٦٣]، ومثله قول المبرد[٩٣] في تكرير (أنَّ) في قوله تعالى: ((أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُم إذا مِتُّمْ وكُنْتُم تُراباً وَعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ)) [المؤمنون/٣٥]، وأمّا في قوله تعالى: ((إنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً والشَّمْسَ والقَمَرَ رأيتُهُمْ)) [يوسف/٤] فقد قال العكبري: "وكرَّرَ (رأيتُ) تفخيماً لطول الكلام"[٩٤].

فكأنّ طول الكلام سيسبب ضعفَ المعنى أو إبهامه، فافتقرت الجملةُ إلى التأكيد الذي يَربط أولَه بآخره فاقتضى ذلك تكرارَ الكلمة في هذه الآيات الكريمة، وهذا يُبين تطور العلاقة بين طول الكلام وحاجته إلى الرابط عند النحاة.

ومما زادوه في أثر الطول في التقعيد وأحكامه:

- فُتحت عينُ (لَعمرُك) لطول الكلام[٩٥] ولذلك أيضاً فُتح (حضرَموت)[٩٦] و(هلمَّ)[٩٧].

- الطولُ يَمنع ترخيمَ المضاف والمشابه له[٩٨].

- لا يجوز إضافةُ المركب تاماً لطوله، فلا يقال: حادي عشر أحد عشر، فالعرب تقول: هذا حادي أحد عشر[٩٩].

وهكذا نجد اتساع دائرة (الطول) عند النحاة بعد سيبويه لتَشمل مواضع لم تَرِد عنده، ومجيء هذه المعالجة منثورة لا يُجيز نفيها أو إلغاءها من النحو العربي، غير أنَّ د. تمام حسان في معالجته لمفهوم المسافة التي هي علاقة نحوية بين عنصرين من عناصر السياق تَبعد عن اللبس إذا قرُب أحد العنصرين من الآخر، "فإذا أُمِن اللبسُ

بسبب قيام قرينة دالة على المعنى كان من الممكن الترخص في القرب بواسطة المطْل أو الفصل" أو غير ذلك، ورأى أنّ عناية النحاة بالمسافة كانت محدودة في مباحث ثلاثة:

١- الإشارة إلى قريب أو بعيد.

٢- المنادى والمشار إليه قد يكونان للقريب أو البعيد.

٣- الضمير يعود إلى أقرب مذكور. ثم "يقِفُ بهم النظرُ عند هذا الحد".[١٠٠]

والحق أنّ قوله هذا لم يكن دقيقاً في وصف عملهم، فقد تقدَّم في هذا البحث بيانُ مفاهيم ثلاثة للطول، كان ثانيها يتصل بما يقع بين العنصرين من عناصر السياق من عناصر يطيل المسافة بينهما في حالات مختلفة ذكرنا جملةً منها فيما رصدناه عند سيبويه في مبحث حالات الطول، كما جاء أثرُ هذا المفهومِ في التقعيد وأحكامِه بما يَكشف عن عنايةٍ بهذا المفهوم مبكِّرة بدأت في الكتاب ثم تطورت في بعض جوانبها عند النحاة التالين لسيبويه، غير أنَّ عدم إفراد هذه المباحث بابٍ مستقل غمَط جهود النحاة فيها وأهدر أقوالهم التي اتسمت في جوانب منها بقدْر من الدقة وبُعد النظر.

الخاتمة:

سعى البحثُ إلى تقديم (الطول) بوصفه مفهوماً نحوياً بعيداً عن ثوب العلة النحوية التي تقصُر عن بيان موضعه الحقيقي في الدراسة النحوية التراثية، فكانت نتيجة ذلك أموراً منها:

١- للطول عند سيبويه ثلاثة مفاهيم متفاوتة فيما بينها في كثرة استخدامها وفي قُرب بعضها من بعض أو بُعدها حسب موضع المعالجة.

٢- لم يَقتصر سيبويه على (الطول) في بيان مفاهيمه، فاستَخدَم في مواطن محدودة ألفاظاً أخرى كالبُعد والقُرب والتراخي، وكَشَفَ ربْطُها بالطول عن العلاقة فيما بينها وعن سماتٍ متميزة تجعل ربْطَ المصطلح المدروس بما يَقرب منه أو يناقضه من المصطلحات أمراً مهماً.

٣- تعدَّدَت حالاتُ الطول التي ذكرها سيبويه، وهي موزعة في أبواب نحوية وصرفية مختلفة، وهذا يشهد بسعة أثره، كما أنَّ تنوعَ مفاهيم الطول في هذه الحالات يَدفع القول بحصرها في باب العلة النحوية.

٤- ظَهَر أثر الطول في النحو العربي بمظاهر مختلفة منها الحذف الذي اقتضاه الطول، ومنها التزامُ وجهٍ إعرابي معيَّن، وهو مظهر كاد سيبويه يجعله نمطاً نحوياً يلازم النصب في النداء، ومنها تَلازُمُ الطول وأمورٍ أخرى، ومِن أثره ما نتلمسه في كلام سيبويه بين الطول والربط من صلة ستتطور في كلام لاحقيه من النحاة.

٥- استمرت معالجةُ الطول عند النحاة بعد سيبويه فوجدناهم يشرحون ويحددون دلالته في كلام سيبويه، ثم يُعْمِلون مفهومَه في النحو التطبيقي، كما أنهم سعَوا في توسيع أثره في بعض المواضع التي وجدناها عند سيبويه مما يدل على أنَّ معالجتهم مستمرة وفاقاً لمفاهيم سيبويه للطول.

٦- حاول البحث إظهار أهمية التحلل من قِسْمة الأبواب النحوية في دراسة التراث النحوي، لِما يترتب على ذلك من التفاتٍ إلى مفاهيم نحوية ذات أثر لم تحظَ بالعناية لعدم اندارجها في تلك القسمة.

الهوامش:

([1]) في (منهج سيبويه) ص٢٦١-٢٦٢ عدّ د. محمد البكاء إطالة الكلام ظاهرة صوتية فسّر بها سيبويه بعض الظواهر النحوية، ولم أتبين مقصوده من (الظاهرة الصوتية) ولم يُحل هذه المقالة إلى مرجع.

([2]) الكتاب (٨٧/١)

([3]) السابق (١٨٢/٢، ١٩٩)

([4]) شرح السيرافي المخطوط (٣٥/٢-ب) وهذا مما سقط من نشرة دار الكتب العلمية.

([5]) الكتاب (٢٢٨/٢)

([6]) السابق (٨٧/١، ٣٨)

([7]) السابق (٢٠٣/٢)

([8]) السابق (١٨٦/١، ٢٢٩/٢)

([9]) السابق (٢٢٨/٢)

([10]) السابق (٢٢٩/٢)

([11]) خير ما يعرضها كتاب (ظاهرة التخفيف في النحو العربي) د. أحمد عفيفي

([12]) السابق (٣١٧/٢) وانظر أمثلة أخرى في شرح السيرافي (٩٢/٩)

([13]) انظر الأصوات اللغوية ص١٥٨، واللغة العربية معناها ومبناها ص٢٦٢، ٣٠٠

([14]) الكتاب (٤٣٨/٤) والمطْل هنا بمعنى التطويل كما استعمله بهذا المعنى في (٢٢٨/٢)

([15]) انظر الكتاب (١٧٥/٤، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٧٠) وشرحها في سر الصناعة٦، ٣٢، ٤٦١

([16]) أفدته من أستاذنا د. سعد مصلوح

([17]) الكتاب (٣٦٩/٣)

([18]) السابق (٤٥٣/٤، ٤٨٠) وانظر (١٠٨/٤، ٣٦٧، ٤٥٦، ٤٦٦)

(١٩) السابق (٧٤/١) ومثله تقريره في (٢٩٢/٣) فتْح آخر (ذيَّةَ) وذلك لفتح ما قبل الهاء فجعلوها مثلها لقُربها منها.

(٢٠) السابق (٢١٩/٤) وانظر شرحها في السيرافي (٩٥/٥) نشرة العلمية

(٢١) انظر الكتاب (٣٦٩/٢، ٥٥٣/٣، ٣٢٠، ١١٧/٤، ١٢٥، ٣٠٥، ١٧٧) وغيرها

(٢٢) السابق (٣٢٣/٤) والآخر في (٣٦٦/٤) والجرنفس الرجل الضخم الشديد (القاموس)، والشرنبت الضخم اليدين والقدمين، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان١٠٤

(٢٣) مجاز القرآن (١٤٢/١)

(٢٤) تأويل المشكل٣٨، وأفدته من منهج كتاب سيبويه٢٦٣

(٢٥) الكتاب (١٣٠/٤) ومثله في (١٩٦/٤)

(٢٦) البصريات ٦٧٣

(٢٧) الكتاب (٢٦٥/٣)

(٢٨) انظر (الجملة والكلام عند النحاة العرب) ص٢٤-٢٧

(٢٩) انظر لباب العكبري (٣٧٨/١)

(٣٠) الكتاب (٨٧/١)

(٣١) السابق نفسه

(٣٢) السابق (٣٨/٢)

(٣٣) السابق (١٧٤/١) وانظر شرح السيرافي (٦٧/٤)

(٣٤) الكتاب (٣٨/٢)

(٣٥) السابق (٢٧٥/١) وانظر شرح السيرافيّ (٤٥/٥)

(٣٦) الكتاب (٢٢٨/٢)

(٣٧) السابق (١٨٢/٢)

(٣٨) السابق (١٩٩/٢)

(٣٩) شرح السيرافي المخطوط (٣٥/٢-ب)

(٤٠) الكتاب (١٨٤/٢)

(٤١) السابق (١٩٢/٢) وانظر (١٩٩/٢)

(٤٢) السابق (٢/٢٢٨، ٢٢٩، ٣/٣٣٤)

(٤٣) السابق (٢/٣٧٨)

(٤٤) السابق نفسه وانظر شرحه في السيرافي (٩/٩٢)

(٤٥) الكتاب (٢/٣٩٢) ومنه ما في (٢/٤٠٤) وانظر الأصول (١/٣٨٩)

(٤٦) الكتاب (٣/١٥١)

(٤٧) انظر معاني الأخفش٥٧٥، ٥٨٠، والأصول (١/٢٧٩) وشرح السيرافي (٣/٣٨١) نشرة العلمية

(٤٨) الكتاب (٣/٣٢٨)

(٤٩) السابق (٢/٣٨)

(٥٠) السابق (١/١٨٦)

(٥١) السابق (١/٨٧، ٢/١٠٧)

(٥٢) السابق (١/٢٧٥)

(٥٣) السابق (٢/٤٠٤)

(٥٤) السابق (٣/١٥١)

(٥٥) السابق (٢/٣١٧)

(٥٦) السابق (٢/١٨٢، ١٩٩)

(٥٧) السابق (٢/٢٢٨)

(٥٨) السابق (٣/٣٣٤)

(٥٩) السابق (٢/١٨٤، ١٩٢)

(٦٠) السابق (٢/١٩٢)

(٦١) السابق (٢/٣١٧) وانظر شرحه في الأصول (١/٢٩٨)

(٦٢) الكتاب (٣/٣٢٨) وانظر شرحه في السيرافي (٤/٨٥) نشرة العلمية

(٦٣) الكتاب (٢/٣٨)

(٦٤) السابق (١/١٢٠)

(٦٥) شرح السيرافي (٣/٢٣٣) وانظر (٣/٢٣٥)

(٦٦) الكتاب (٤٠٤/٢)

(٦٧) السابق (٨٧/١) وقال السيرافي (١١٥/٣) : في الصلة الذي والفعل والفاعل والمفعول، "فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد".

(٦٨) الكتاب (٣٩٢/٢)

(٦٩) دراسات في علم اللغة النفسي د. داود عبده ص٢٨

(٧٠) الكتاب (١٧٤/١-١٧٥) ويريد أنَّ النصب أقوى مع الفصل من النصب بلا فصل، والجر أجود فيهما إذ لا لبس فيه. وانظر شرح السيرافي (٦٧/٤)

(٧١) الكتاب (١٥١/٣)

(٧٢) السابق (٣٨/٢) وانظر (٤٠٤/٢)

(٧٣) سر الصناعة٥٦٠ ، ويلاحظ أنه حكى المثال (حضر القاضي اليوم امرأة) وهو في سيبويه بلا (اليوم) وأخشى أن حكايته هي الأنسب للطول ، وقد خلا منها نص نسخ سيبويه.

(٧٤) ذكرناه فيما سبق، وهو في الكتاب (٣٨/٢)

(٧٥) حكاه ابن السراج في الأصول (٣٤٦/١)

(٧٦) السابق (٣٢٩/١)

(٧٧) الخصائص (٥٨/٣) ويُسمَّى المطوَّل وعند المتأخرين الشبيه بالمضاف. انظر معجم مصطلحات النحو د. إبراهيم عبادة ص١٩٣، ووجدت المطوَّل في المغني (٨٧/٥، ٥٨/٦)

(٧٨) الكتاب (٢٢٨/٢، ٢٢٩، ٣٣٤/٣)

(٧٩) السابق (١٢٦/٣-١٢٧)

(٨٠) المقتضب (٣٤١/٢، ٢١٣/٣)

(٨١) إعراب النحاس (٢٥٧/١) وانظر (٢٣١/٢) والتبيان٤١

(٨٢) المقتضب (٣٣٧/٢، ٣٣٦)

(٨٣) سر الصناعة٣٨٢

(٨٤) إعراب النحاس (١٩٩/١) وانظر (٢١٨/١، ٢٣٩، ٢٤٥، ٣٠٦، ٨/٢، ٢٣٢، ٢٥٣/٤، ٣٩٦، ١٠٠/٤، ٢٥٧)

(٨٥) الكتاب (٨٧/١، ٢٠٧/٢)

(٨٦) الدر المصون (٧٤٣/١٠) والبحر (٤٤٣/٨) والمغني (٤٧٣/٦) وفي البحر : "وحسُن حذفُها كما حسن في قوله (والشمسِ وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكّاها)". وهذا يوضح صلة كلامهم بكلام سيبويه. وانظر مثالاً آخر على التطبيق في المغني (٥١٨/٦) ومثالاً ثالثاً في التعليقة (٢٤٤/٢-٢٤٥) مستخدماً لفظ التراخي التي سبق ذكرها في أول البحث.

(٨٧) اللمع١٠٨، والخصائص (٣٩٤/١) واللباب (٣٧٧/١)

(٨٨) تبيان العكبري٧٢

(٨٩) المغني (٨٠/٢)

(٩٠) لا أنفي تعرُّض سيبويه لبعض الآيات المذكورة هنا بما يقارب المقالة هنا ولكني جعلتُ المقالة لخالفيه لأنهم نصوا على علاقة التكرير بالطول، في حين خلا كلامه من ذلك.

(٩١) إعراب النحاس (٤٢٥/١)

(٩٢) البصريات ٦٧٣، وسبق أن ذكرنا أن التراخي من ألفاظ الطول عند النحاة.

(٩٣) المقتضب (٣٥٤/٢)

(٩٤) التبيان٧٢٢

(٩٥) اللباب (٣٧٨/١)

(٩٦) السابق (٥١٨/١)

(٩٧) السابق (٩٠/١)

(٩٨) اللمع٦٨

(٩٩) المقتضب (١٨٠/٢) وانظر أمثلة أخرى في إعراب النحاس (٣٥٦/٢) والتبيان٧، ٦٩٠، والمغني (٧٤/٣، ٧٥)

(١٠٠) البيان في روائع القرآن (٣١/٢-٧٣)

المصادر والمراجع :

- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٥
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط ثانية ١٩٨٧
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ثالثة ١٩٨٨
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط أولى ١٩٩٣
- البيان في روائع القرآن ، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ثانية
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبوعلي الفارسي ، تحقيق د. عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- الجملة والكلام عند النحاة العرب، رسالة ماجستير إعداد حسين أحمد بوعباس، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ١٩٩٨
- خزانة الأدب، البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط ثالثة ١٩٨٦-١٩٨٨
- دراسات في علم اللغة النفسي، د. داو عبده، جامعة الكويت، ط أولى١٩٨٤
- الدر المصون ، للسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط أولى ١٩٨٦
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط أولى ١٩٨٥

- شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة النشر، الرياض، ط أولى ١٩٨٧
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين ، ج١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ ، والأجزاء التالية في سنوات أخرى ، وهي المرادة إذا أطلقتها، وأنص على غيرها.
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ نحو
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٨
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط أولى ١٩٩٦
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٩٨٨
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق د. غازي طليمات ، مطبوعات مركز جمعة الماجد ، دبي ، إعادة ٢٠٠١
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة، ط ثالثة١٩٩٨
- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق د. فائز فارس ، دار الأمل للنشر ، الأردن ، ط ثانية ١٩٩٠
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط أولى ١٩٨٥
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ثالثة ٢٠٠٥

- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ط أولى ٢٠٠٠
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمود كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط أولى ١٩٨٩